للانتخابات الرئاسية / فيصل بن شملان

قطاع الصحة وتحقيق العدالة في فرص التأهيل الداخلي والخارجي.
٧. توسيع فرص الرعاية والخدمات الصحية المحسنة، المقدمة للمرأة والطفل مع نشر خدمات الطوارئ التوليدية، لتحقيق خفض ملحوظ وعاجل في نسب وفيات الأمهات والأطفال.
٨. العناية بالصحة الوقائية والقضاء على الأوبئة والعمل على استئصال أسباب ظهورها من جديد.
٩. تشديد الرقابة الميدانية والمختبرية على صلاحية الأدوية والأطعمة والأشربة.
١٠. إنشاء ودعم مراكز أبحاث طبية وتشجيع الصناعات الدوائية المحلية.

سادساً: السياسات الاجتماعية

لقد أسفرت السياسات الاقتصادية الخاطئة والاستنزاف الهائل الذي تمارسه قوى الفساد لثروات البلد عن نتائج وخيمة ألحقت أضرارا فادحة بمستوى معيشة فئات وشرائح واسعة في المجتمع ، وفي مواجهتها نمت حركة المطالب الاجتماعية التي انخرط في أتونها عشرات الآلاف من المعلمين والأطباء والعمال والمزارعين وموظفي الدولة من المدنيين والعسكريين والمثقفين والتجار والشباب والنساء وشارك فيها عدد من النقابات والمنظمات ، وفي الوقت الذي أؤكد فيه على مشروعية هذه المطالب وأحقية تلك الحركة في التعبير عنها فإنني أؤكد على أهمية حل كافة القضايا الاجتماعية لصلتها المباشرة بمستوى واستقرار حياة المواطنين ومستقبل أطفالهم فليس من المقبول أن يظل أكثر من ثلث سكان البلاد يعانون الجوع والحرمان الغذائي.

إن القضاء على الجوع والفقر ياتي في مقدمة الأهداف الاجتماعية التي نلتزم بالعمل على تحقيقها من خلال الموارد المالية المتاحة حاليا والتي تقدر بمئات المليارات والتي يستحوذ عليها الفساد سنوياً من الميزانية العامة للدولة على حساب الفقراء الذين حرموا من ثمن الخبز والدواء وعلى حساب التنمية التي تحسن من مستوى معيشة الناس ومستوى الخدمات العامة المقدمة لهم.

ولقد أدت السياسات الظالمة المنفذة خلال العشر السنوات الماضية(١٩٩٥-٢٠٠٥م)إلى سوء توزيع هائل للثروات في المجتمع فالأموال المسحوبة من الدعم المخصص سابقا للسلع الأساسية ومعها الإيرادات النفطية المتزايدة والتي تضاعفت أكثر من عشر مرات خلال هذه الفترة ولم توجه للتنمية وإنما ارتبط مسارها بالفساد وخلق مناخات الصراع فإننا بالاستخدام الكفؤ والتوزيع العادل لهذه الأموال سوف نحدث تحسناً كبيراً في أوضاع المواطن والوطن بإذن الله تعالى وذلك من خلال التزامنا بتنفيذ إستراتيجية متكاملة وشاملة تستهدف محو الفقر والبطالة ورعاية الأسرة وحمايتها والحفاظ على تماسكها والتركيز على الاستثمار المخطط والمكثف في رأس المال البشري وفي الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية في إطار منهج النمو القائم على تنفيذ المشروعات كثيفة العمالة والذي يزيد من مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي وعلى الأخص في المناطق الأشد فقرا والأقل وصولا للخدمات العامة.

ولذلك سأعمل على إتباع سياسة عملية تلبي مختلف احتياجات الفئات الاجتماعية بالتعاون مع الهيئة التشريعية والمجالس المحلية ومنظمات وقوى المجتمع المدني من أجل تحقيق التالي:

١- أصحاب المهن الحرة:

- حمايتهم من ممارسات الابتزاز المتكررة، التي يقترفها مكلفو الأجهزة الحكومية باسم التحصيل الضريبي أو حفظ النظام والأمن أو غيرها.
- خفض النسبة المرتفعة للضرائب على المكلفين بها، والتي تلتهم جزءاً كبيرا من دخولهم المنخفضة بسبب الركود الاقتصادي وتراجع حجم أنشطتهم.
- معالجة أسباب انقطاع التيار الكهربائي، المتسبب في التعطيل اليومي والمتكرر لأعمالهم وفي خفض المزيد من مداخيلهم.

٢- المهمشون:

- تبني مشاريع، ودعم مؤسسات تساعدهم على امتلاك مهارات مهنية تعدهم للعمل والاندماج في الحياة الاجتماعية.
- تزويد مناطق تجمعاتهم السكنية بالخدمات الضرورية كالكهرباء والماء النقي ووسائل الصرف الصحي.
- إشراكهم في الانتفاع الواسع من خدمات التنمية الاجتماعية كالقروض الأصغر المقدمة من المؤسسات والجمعيات والصناديق المتخصصة.
- تبني مشاريع إسكان تساعدهم على تحسين نمط حياتهم وتجمعاتهم المعزولة عن المجتمع وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.

٣- ذوو الاحتياجات الخاصة:

- التوسع في إنشاء دور الرعاية المؤقتة والدائمة لتأمين الخدمات المتخصصة التي يحتاجونها على مستوى المحافظات.
- نشر المراكز المختصة بتأهيلهم وإعادة تأهيلهم لتدريبهم على المهارات الحياتية والعملية التي تهيؤهم للتكيف مع متطلبات الحياة بصورة مستقلة.
- ضمان استفادة القادرين منهم على تبني مشروعات حرفية صغيرة، من الدعم والقروض المقدمة من الصناديق التنموية.

٤- الشباب:
- تخصيص تمويل لمؤسسات ومشاريع التنمية الشبابية بما في ذلك إنشاء مشاريع إنتاجية حرفية بتمويل ميسر.
- تشجيع وإنشاء مؤسسات وجمعيات ونوادي لتنمية مهارات الشباب وقدراتهم الإبداعية.
- التوزيع العادل للمخصصات المالية على الأندية الرياضية.

٥- الموظفون والعاملون في الجهاز الإداري للدولة:

- زيادة المرتبات والأجور والبدلات لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين بما يمكنهم من تأمين الحياة الحرة الكريمة لهم ولعائلاتهم.
- تخفيض ٣٠٪ من ضرائب الدخل على الأفراد بما يؤدي إلى تحسين الحالة المعيشية للعاملين في الأجهزة الإدارية للدولة وفي القطاع الخاص.
- توفير نظام التأمين الصحي لكافة العاملين والمتقاعدين وتحريك معاشاتهم بما يتناسب مع تكاليف المعيشة.
- اتخاذ كافة الوسائل التي تكفل حق إنشاء النقابات المهنية والعمالية وبالاختيار الحر دون تدخل من الجهات الرسمية.
- ضمان حق الاجتماع والمطالبة بحقوق المهنة وضمان حق اللجوء إلى القضاء وتنفيذ الأحكام الصادرة عنه.

٦- المرأة:

- حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة وتمكينها من ممارستها طبقاً للدستور والقانون دونما تمييز أو إقصاء.
- إنشاء برامج ومشروعات التنمية للمرأة على مستوى الريف والحضر وإكساب المرأة المهارات التقنية والحرفية والمهنية التي تمكنها من متطلبات الحياة الكريمة وخصوصاً بالنسبة للنساء اللاتي يعلن أسراً.
- ضمان حق المرأة في العمل والحصول على الفرص الاقتصادية بما في ذلك الخدمات المالية والتقنية والإرشادية وغيرها.
- دعم وإنشاء البرامج والمشاريع الموجهة لمحو أمية المرأة في كل محافظات الجمهورية.
- دعم وتشجيع برامج تعليم وتأهيل وتدريب المرأة ودعمها للالتحاق بالتعليم الجامعي.

٧- الطفل:

- حماية حقوق الطفل.
- الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية للطفل والتوسع في التحصين المجاني للأطفال ضد الأمراض الفتاكة وتشجيع ودعم إنشاء صناديق خاصة لرعاية الأطفال المصابين بالأمراض الخطيرة والمزمنة.
- الاجتثاث العاجل لظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم خصوصاً خارج الوطن ومعاقبة الضالعين في ممارستها.
- تبني ورعاية المبرزين وفائقي الذكاء من الأطفال وإنشاء مؤسسات خاصة بهم.
- إنشاء دور لكفالة ورعاية الأيتام مجهزة بالوسائل الحديثة.

٨- أفراد القوات المسلحة والأمن:

- توفير أسباب الحياة الكريمة لكافة منتسبي القوات المسلحة والأمن وضمان حصولهم على كافة حقوقهم.
- تطوير نظام الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لأفراد القوات المسلحة والأمن ومناضلي وشهداء الثورة اليمنية ورعاية أسر الشهداء والجرحى.
- إزالة كافة أشكال التمييز والتفرقة القائمة بين منتسبي مختلف الوحدات المختلفة في الجيش والأمن من حيث الرواتب والعلاوات والحوافز والاعتماد المالي والصرف الغذائي ومن حيث التعيين والترقي والتدريب والتأهيل.
- ضمان المساواة في الحقوق والواجبات بين منتسبي هاتين المؤسستين بما يكفل بناء وحدات عسكرية وأمنية كفؤة وموحدة في التزامها وفي ولائها للوطن.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع أبناء اليمن في الالتحاق بالكليات والمعاهد والمدارس العسكرية دون تمييز وضمان حيادية المؤسسة العسكرية وإبعادها عن الصراع الحزبي.

٩- المزارعون والصيادون:

- العمل على زيادة معدلات نمو القطاع الزراعي والسمكي في الناتج المحلي.
- تخصيص ٨٠٪ من قروض صندوق تشجيع النشاط الزراعي والسمكي للمزارعين والصيادين الفقراء بما يمكنهم من زيادة الإنتاج في مجالات تربية الماشية والمحاصيل الغذائية والإنتاج السمكي وتحسين الخزن والتصريف.

- التوسع في بناء السدود والحواجز المائية للاستفادة من الأمطار الموسمية في ري الأراضي وتغذية مخزون المياه الجوفية.
- تشجيع التوسع في الزراعة وزيادة الرقعة الزراعية.
- تقديم التسهيلات اللازمة للتوسع في زراعة المحاصيل النقدية كالقطن والبن والفواكه ومحاصيل الحبوب.
- دعم مشاريع وبرامج التوعية والتثقيف الإرشادي والوقائي في مجالات الإنتاج الزراعي والسمكي.
- إيجاد الحلول المناسبة لما تبقى من مشكلات ملكية الأراضي حيثما وجدت.
- الحماية الفعالة لصغار الصيادين ومناطق اصطيادهم.

١٠- رجال الأعمال والمستثمرون: اتخاذ الإجراءات

والسياسات الجادة الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص ومنها:
- تخفيض ضرائب الأرباح.
- تخصيص أراض للاستثمار وإنشاء مناطق صناعية في كل المحافظات مجهزة بالخدمات الأساسية من مياه وكهرباء واتصالات وغيرها.
- تطبيق نظام النافذة الواحدة في إتمام إجراءات عمليات الاستثمار وإلغاء القيود البيروقراطية المثبطة للاستثمار.
- تسهيل وتسريع إجراءات التقاضي وترسيخ دور القضاء في حماية الحقوق ونشر المحاكم التجارية المتخصصة وتأهيل الكوادر اللازمة لذلك.
- تشجيع المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص ومنع الاحتكار والقضاء على التهريب.
- تطبيق سياسات مالية ونقدية مشجعة للاستثمار والانتعاش الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- توفير كافة التسهيلات وإزالة معوقات الإنتاج والتصدير والتسويق الداخلي.

١١- المغتربون:

الاهتمام والمتابعة المستمرة والجادة لأوضاع المغتربين في المهاجر، والعمل على حل مشكلاتهم وضمان تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية دون انتقاص وذلك من خلال:-
- الاهتمام بتعليم أبناء المغتربين وتوفير المصادر الثقافية والتربوية والإعلامية التي تمكنهم من الحفاظ على هويتهم وتقاليدهم وربطهم بالوطن الأم.
- العمل على تمتعهم بالحقوق والحريات التي تكفلها العهود الدولية وتشريعات بلدان اغترابهم ومساعدتهم على التكيف الإيجابي مع المجتمعات التي يعيشون ويعملون فيها.
- ضمان حقهم في المشاركة السياسية وعلى وجه الخصوص المشاركة في العملية الانتخابية الرئاسية والنيابية والمحلية.
- فتح وتوفير القنوات والأدوات الجاذبة للاستثمار وتقديم كافة الحوافز والتسهيلات لهم لتحقيق ذلك.
- دعم البرامج المعززة لدور المغتربين كشريحة منتجة وهامة.
- الاهتمام بإدماج المغتربين في برامج التأمين الصحي والاجتماعي سواء في بلدان المهجر أو في موطنهم الأم.

١٢- المعلمون والأطباء والطلاب وذوو المهن الأخرى:

- تحسين المستوى المعيشي للمعلمين والأطباء وذوي الاختصاصات العلمية والمهنية الأخرى من خلال زيادة مرتباتهم وأجورهم بما يمكنهم من تحقيق الحياة الحرة الكريمة ويتناسب مع الدور الذي يقومون به في خدمة المجتمع.
- تكييف برامج التدريب والتأهيل للمعلمين بما يضمن رفع مستوى قدراتهم والارتقاء بمراكز التطوير والتوجيه التربوي.
- الاهتمام بتأهيل الأطباء وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في مجالات تخصصهم ودعم وتشجيع البحوث العلمية في مجال الطب والرعاية الصحية.
- تشجيع وإقامة مراكز البحوث العلمية لكل التخصصات.
- ضمان تطوير دور نقابات المعلمين والأطباء والنقابات المهنية الأخرى في الدفاع عن مصالح أعضائها وعدم التدخل في شئونها.

- ضمان مجانية وإلزامية التعليم الأساسي وإلغاء الرسوم الدراسية في هذه المرحلة من التعليم وتخفيض الرسوم الجامعية وتشجيع تبني المتفوقين لإكمال كل المراحل التعليمية.
- الاهتمام بالطلاب المتفوقين وإعطاؤهم الأولوية في المنح والبعثات الدراسية ورعاية الطلاب المبعوثين وحل المشكلات والصعوبات التي يواجهونها والقضاء على الفساد في إجراءات وسياسات وأجهزة الابتعاث للدراسة.
- التشديد الصارم على التنافسية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع المراحل التعليمية بأنواعها.

سابعا: السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية لبلادنا يجب أن تكون انعكاساً أمينا لسياستنا الداخلية، ولابد أن تبنى على ثوابت التزاماتنا بالمصالح الوطنية والقومية والإسلامية ، ولذلك أتعهد بالعمل مع الحكومة ومع أجهزة رسم وتنفيذ السياسات الخارجية ومراكز البحوث المتخصصة في هذا المجال من أجل تحقيق ما يلي :

١- إعادة صياغة السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية على قاعدة الشراكة الوطنية والتعامل الشفاف في رسم وتحديد أهدافها وتوجهاتها وفق أولوية تعكس دوائر انتماء اليمن الحضاري العربي والإسلامي ، وموقعه الجغرافي، وبما يترجم مبادئ وأهداف وتطلعات الشعب اليمني، وفي مقدمتها الحفاظ على استقلال وسيادة اليمن ووحدته، وحماية أمنه، وسلامة أراضيه.

٢- تصحيح توجهات وأهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية بما ينسجم مع النصوص الدستورية ويتطابق مع هوية الدولة وانتمائها القومي والإسلامي، وبما يحقق التوظيف الأمثل لسياسة البلاد الخارجية وعلاقاتها الدولية في خدمة المصالح الوطنية.

٣- إسهام اليمن الفاعل في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، والدفاع عن قضايا أمتنا العربية والإسلامية وفي مقدمتها فلسطين والعراق، ومناصرة القضايا الإنسانية أداء لرسالة اليمن الحضارية.

٤- تعزيز وتمتين علاقات بلادنا مع الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي بما يتناسب مع عمق روابط العقيدة والقربى والجوار والمصالح المشتركة والمتداخلة والمصير الواحد والترابط العضوي بين أمن اليمن وأمن المنطقة بما يحقق التعاون والتكامل ويسمح بتبادل الاستثمارات وزيادة تدفقها ويعزز أمن واستقرار المنطقة ويحميها من اختراقات التسلل وعصابات التهريب والاتجار غير المشروع.

٥- العمل على تطوير العلاقة مع دول الجوار عموماً ومع مجلس التعاون لدول الخليج خصوصاً.

٦- تطوير وتمتين العلاقة مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة، وتعزيز التضامن العربي والإسلامي، والإسهام الجاد في إصلاح الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز دورهما، والمشاركة الفاعلة في مختلف النشاطات والمنظمات المنبثقة عنهما، والدفع بالحوار (العربي - العربي) و(العربي - الإسلامي) المباشر كوسيلة فاعلة لحل مشكلاتها وتطوير علاقاتها وتوحيد صفوفها ورخاء شعوبها وحماية أمنها.

٧- السعي نحو تحقيق الوحدة العربية الفدرالية بوسائل ديمقراطية.

٨- تطوير وتعزيز علاقات بلادنا مع دول القرن الأفريقي وكل الدول الصديقة، والدفع بهذه العلاقات بما يحقق المصالح المشتركة.

٩- مساندة و دعم الشعب الفلسطيني في جهاده ونضاله العادل ضد الاحتلال الصهيوني لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، واعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين جميعاً.

١٠- الوقوف إلى جانب الشعوب وحريتها وحقها في الدفاع عن نفسها ومقاومة الاحتلال الأجنبي، ومناهضة كل أشكال التمييز العنصري والعرقي والحضاري، والإسهام في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وكرامته أيا كان لونه، أو عرقه، أو عقيدته، أو جنسيته أو موقعه، ومساندة كل المنظمات العربية والدولية المدافعة عن حقوق الإنسان والتضامن معها.

وأخيراً..

أخي الناخب.. أختي الناخبة:

هأنذا أضع برنامجي لخوض الانتخابات الرئاسية بين أيديكم، وبقدر ما حرصت أن يكون مشتملا على القضايا الجوهرية التي تمس حاضر اليمن ومستقبله شعباً وأرضاً وعلى المهام الرئيسة لتقدم اليمن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتحويله إلى وطن ينهض بمستوى سكانه ويوفر لهم الحرية والعدالة والمساواة وسبل العيش الكريم ويمكنهم من القيام بدورهم في نصرة الحق والعدل وتوطيد أركانه وهم أهل لذلك وأكثر من ذلك فقد اتبعت النهج العلمي والتزام الواقعية في السعي لتحقيق الصالح العام.

ولقد تشرفت بالترشح باسم أحزاب اللقاء المشترك الذي أتفق معه بعدالة قضاياكم والالتزام الثابت بالأهداف النبيلة لتقدم اليمن، والإرادة الصلبة لتحقيق الإصلاحات التي تحتاجها بلادنا ويتطلع إليها شعبنا، ولدينا مصداقية التوجه بما يحول الأقوال إلى أفعال ، ولدى بلادنا من الموارد والخبرات والكفاءات ما يجعل تنفيذ البرامج الوطنية الطموحة عملاً واقعياً لا ضرباً من الوعود والأوهام.

ولقد كان في مقدور الدولة ولا سيما في العقدين الماضيين تحقيق الكثير مما جاء في هذا البرنامج لولا قصور الرؤى وتفشي الفساد فيها.

أخي الناخب.. أختي الناخبة: أنت تتحمل عناء الفقر والجوع وضيق ذات اليد.. وقلة ينعمون التخمة وينهبون الثروة بأسمك وعلى حسابك.

بدخلك الشهري لم يعد يكفي لتأمين الغذاء الضروري لأسرتك أو لتسديد نفقات التعليم والدواء ولم تعد قادراً على تأمين الوظيفة أو العمل أو السكن اللائق.

بيدك اليوم تغيير هذا الواقع.. فالعيش في حدود الكفاف لا يليق بآدميتك.

لك كل الحق العيش بكرامة.. والدولة ملزمة دستورياً بضمان ذلك.

نحن مصممون على تأمين كل الاحتياجات الضرورية بإصلاح الأوضاع المختلة واستئصال الفساد وبناء الحكم الرشيد.

إن إقامة الحكم الرشيد على قاعدة الاختيار الحر للمواطنين هي مدخلنا لخوض حرب لا هوادة فيها ضد الفساد والفقر والبطالة ولتعبئة الموارد الوطنية التي أهدرتها قوى الفساد لعقود من الزمن ولبناء اقتصاد وطني متطور وقوي لتوفير ظروف معيشية أفضل لكل المواطنين وبناء دولة القانون والمؤسسات الحديثة وترسيخ أسس الاستقرار والوحدة الوطنية والسلم الوطني والاجتماعي ، وإقامة علاقات تعاون متينة ومثمرة مع الدول الشقيقة والصديقة.

وإذ يبدأ دربنا لتحقيق هذه الأهداف بأن يكون لدينا(رئيس من أجل اليمن لا يمن من أجل الرئيس...)

فإنني أدعوكم جميعاً ناخبين وناخبات في طول اليمن وعرضه وفي كل مدنه وأريافه لوضع أيديكم مع أيدينا لنسير معاً أقوياء متحدين نحو صنع يمن جديد.. يمن النهوض والحضارة والتحرر من الاستبداد والفساد والفقر.. يمن الإخاء والعزة الوطنية.. يمن العدل والمساواة تصان فيه حقوق المواطن وتلبى فيه حاجاته.. يمن منطلق لخدمة كل أبنائه لا لخدمة الجالسين على كرسي السلطة.. يمن سعيد، بأفق بعيد، وشموخ عنيد هو أهل له ويمتلك وسائله.

تذكروا أن مفتاح كل هذا بأيديكم وأنكم أحرارٌ في اختياركم....

فإما الإصلاح والتغيير وإما بقاء الحال على ما هو عليه.

وأننا نحتاج رئيساً من أجل اليمن، لا يمناً من أجل الرئيس..

«قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»
والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل ،،

المواطن يتحمل عناء الفقر والجوع وضيق ذات اليد، وقلة ينهبون الثروة.. نحن مصممون على تأمين كل الاحتياجات الضرورية بإصلاح الأوضاع واستئصال الفساد وبناء الحكم الرشيد.

١. الرعد - ١١
٢. المعجم الأوسط ج ٧ ص ٣١٢
٣. النساء - ٥٨ ..
□..